دور الامن في التنمية الاقتصادية "العراق انموذجا"

The Role of Security in the Economic Development "Iraq as a Sample"

م.م عبير مرتضى حميد السعدي [١]

Assist. Lect. Abeer M. Hameed Al-Sa'adi

م. حمد جاسم محمد [٢] Lect. Hamad J. Mohammad

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الامن في التنمية الاقتصادية في العراق و تناولها العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية واهم التحديات التي تواجه بالاضافة الى واقع الامن (الوطني، المائى، الغذائى) في العراق وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. ولذلك فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج منطلقا من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية. اما اهم النتائج التي توصل اليها الباحث بأن العراق يواجه ازمة امن عسكري ومائي وغذائى تهدد عملية التنمية الاقتصادية وتقوضها وتجعل الامن الوطني معرضاً لتبعية خارجية مسيطرة ومتحكمة في اقتصاده.

الكلمات المفتاحية: الامن، التنمية الاقتصادية، علاقة الامن بالتنمية الاقتصادية.

Abstract

This study aimed to know the role of security in economic development in Iraq, and the relationship between economic development and security challenges facing the most important addition to the reality of security (national, water, food) in Iraq and its impact on economic development. Therefore, it has used the descriptive analytical approach to reach results

١- مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة كربلاء.

٢- مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة كربلاء.

starting point from the premise that there is a reciprocal dialectical relationship between all forms of security and economic development, and to try to achieve security, whether military or a water or food will enhance the development process,while the most important effects reached by the researcher that Iraq is facing a military water and food security crisis threatens the economic development process and undermine it and make the Iraqi security exhibition external dependence of dominant and controlling its economy.

Keywords: security, economic development, relationship between economic development and security.

المقدمة

اختلفت اراء الباحثين حول مفهومى الأمن أو التنمية. فبعد التطور والتوسع الكبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية انتقل مفهوم الامن من مفهومه التقليدي (امن الأفراد والدولة) الى مفهوم اكثر تعقيداً وشمولاً ليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات، فظهر الأمن الاقتصادي والأمن البيئى والأمن الغذائى والأمن المائى والأمن الصحى....الخ.

أما التنمية الاقتصادية فهى الأخرى قد تعددت مفاهيمها وتطورت وهذا التعدد والتنوع في مفاهيم التنمية جاء كضرورة لما مرت وتمر به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات، التي اسهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر والتهديدات، الأمر الذي جعل التنمية تتنوع وتتعدد من حيث المفهوم والأهداف.

انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا في العراق سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية. كون العراق يعاني من مشكلة غياب الامن في كافة اشكاله (العسكري او الوطني، المائي والغذائي) مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تغير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ والمشاكل التي واجهتها من عدم الاستقرار الوضع الامني وتزايد الانفاق العسكري بشكل كبير مما قلت الفرص للقطاعات المنتجة في الاقتصاد مثل الزراعة والصناعة.

لذا سيتم تسليط الضوء على علاقة بين الامن والتنمية والمشاكل التي تعيق تلك العلاقة، ثم سيتم التطرق على واقع الامن في العراق واهم التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان يعاني العراق من ازمة غياب الامن في كافة اشكاله (العسكري او الوطني، المائي والغذائي) مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تغير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ والمشاكل التي واجهتها على اثره.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين الامن بكافة اشكاله و التنمية الاقتصادية وان محاولة تحقيق الامن سواء كان عسكريا او مائيا او غذائيا سوف يعزز من عملية التنمية الاقتصادية.

هدف البحث

ان من اهم الاهداف التي يبينها البحث:-

١. توضيح العلاقة بين الامن والتنمية والمشاكل التي تخلخل من تلك العلاقة.
٢. التطرق على واقع الامن في العراق واهم التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن وانعكاساته على التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

لقد اعتمد الباحث لاثبات فرضيته وبغية الوصول إلى اهدافه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستعانتة بالمصادر العربية والبيانات والاحصائيات المتاحة.

هيكلية البحث

لتحقيق اهداف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وهي:-

المبحث الاول: التعريف بمفاهيم...الامن والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الواقع الامني في العراق وانعكاسته على التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣.

فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الأمن والتنميةالاقتصادية... مفاهيم أساسية

أولا: مفهوم الأمن واشكاله

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم النسبية والمركبة ذات ابعاد متعددة وفقا للمجالات التي ينظر لها الباحث ولكونه ذات طبيعة ديناميكية فهو يتطور بتطور الظروف والأحداث والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية.

فقد جاءت كلمة الأمن في لسان العرب على ان الامن ضد الخوف والامانة ضد الخيانة، ويرى ابن سيده ان الامن نقيض الخوف[٣].بينما يعرف الأمن عسكريا بانه "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع، لهذا فالأمن هو الدفاع والبقاء ضد الأخطار والتهديدات سواء عسكرية أم اقتصادية أم بيئية".

٣- بشير الوندي، الامن المفقود، دار الصفار للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٣، ص٢٣.

ووفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الأمن هو "خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي، مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك إن الفقر والانهيار الاجتماعي والنزاعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أم ديني هي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، وعلى العالم أن يكون ذو استجابة كبيرة لذلك، لهذا يعد الأمن هو أحد أكثر الوظائف أهمية لدى الدولة لضمان الحماية من مختلف المخاطر التي تستهدف حقوق الإنسان سواء كانت تهديدات سببها النزاعات والعنف، أم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

لذا انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية تنموية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تخطيط وتنفيذ برامجها التنموية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية). وهذا ماوضحه روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقًا في كتابه (جوهر الأمن) ان "الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية، فلا محل للحديث عن الأمن" ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل".[٤]

ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمانية أبعاد للأمن وهي: الاقتصادي أو المالي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، القومي، الاجتماعي، والسياسي.لذا سيتم استعراض اهمها:-

١. الامن القومي او الوطني: والذي يقصد به "القيم النظرية والسياسات والاهداف العلمية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة اركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها، وتأمين مصالحها، وتحقيق اهدافها، وحمايتها من الاخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية"[٥].
٢. الامن السياسي: عرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الامن السياسي بأنه "حالة من تهديد القمع السياسي والحاية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، او هو ضمان التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية، بكل حرية وللجميع دون تمييز او استثناء"[٦].
٣. الامن الغذائي: هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية لافراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه سواء كان ذلك للذين عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على المواد الاولية الذاتية [٧].

٤- ساعد عبد الله، جدلية الامن والتنمية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤، ص٤٥.

٥- علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠١٧، ص٣٩.

٦- مشري سلمى، الحق في الامن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٦.

٧- صديق الطيب منير، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في مناهج تعليمية الأمنية)، ٢٠٠٨، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ص٨.

٤. الامن الاقتصادي: يشير الى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول افراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معين.[٨]

٥. الامن البيئي: ينصـــرف هذا النوع من الامن الى قابلية الامة او المجتمع لمقاومة ندرة الثروة، المخاطر البيئية، والتغيرات المضادة والتوترات المتعلقة بالبيئة.[٩]

٦. الامن الشخصي: هو الان الذي يبين "عدم جواز القبض على احد الافراد اة اعتقاله او حبسه الا في الحالات وفي الاوضاع والحدود المنصوص عليها في القانون".[١٠]

٧. الامن الصحي: ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد[١١].

٨. الامن الاجتماعي:يشير هذا النوع من الامن الى "اقصى اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في اطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصـــراع بين فئات المجتمع، وتوفير المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في اطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالامن والسلام الاجتماعي".[١٢]

وينظر الى الانواع السابقة من الامن بانها حلقة متكاملة تصب في حلقة الامن الانساني كونها تمس الانسان بشكل مباشر والذي هو الامن الانساني الذي عرفته لجنة الامن الانساني على انه"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته" وترى ان المقصود بالجوهر الحيوي لحياة البشر هي مجموعة الحقوق والحريات الاولية التي يتمتع بها الافراد وضمان حمايتهم من الاوضاع القاسية والتهديدات التي قد يتعرضون لها[١٣].

ثانيا: التنمية الاقتصادية

اصبح مفهوم التنمية الاقتصادية تشغل حيزا كبيرا بين العلماء والباحثين الاقتصاديين كونها اصبحت هدفا جوهريا تسعى اليه الدول على جدٍ سواء نامية كانت او متقدمة.

وقد عرفت التنمية الاقتصادية من قبل تقرير التنمية البشرية بانها "التقدم الاقتصادي المندرج في التقدم الاجمالي للمجتمع، ويتم عبر الزيادات التي تطرأ عليه، والتطور والزيادة المنسجمة في مختلف القطاعات

٨- مصنوعة احمد، برنكو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، م٢، ع٣، ٢٠١٦، ص٧١.

٩- ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية،كلية العلوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، ٢٠١٣، ص١٦٧، بحث منشور على موقع الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/290168284_abad_mfhwm_alamn_albyyy_w_mstwyath_fy_a ldrasat_albyyyt.

١٠- فرقد عبود عواد العارضي، حق الامن الشخصي وضماناته القانونية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص٦٢.

١١- خليل عبد الله المدنى، مفهوم التوعية الامنية، مركز لتنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف (ندوة التوعية الامنية والستقبل).

١٢- رائقة علي العمري، واخرون، تعزيز الامن الاجتماعي في كتب الثقافة الاسلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ع٢، ٢٠١٦، ص١٣٤.

١٣- خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م٢٨، ع٢، ٢٠١٢، ص٥٢٧.

الاقتصاد، ووجود شبكة اقتصادية مترابطة، وان تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع"(١٤).

بينما عرفت التنمية الاقتصادية بانها كسياسة اقتصادية طويلة اجل تهدف الى تحقيق النموالاقتصادي "فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة فأذا كان معدل النمو اكبر من معدل نمو السكان فأن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".(١٥)

وفي ظل الطروحات السابقة لتعريف التنمية الاقتصادية والتي اغلبها ظهرت في الاقتصادات الراسمالية تسعى دائما الى بيان ان قوة البلدان في اقتصادها. منطلقة في ذلك ان التنمية الاقتصادية هي المكوّن الرئيس لتركيبة الحياة السياسية والاجتماعية. ولكن في الواقع ان النظام السياسي والسياسات الديمقراطية المحققة للعدالة هو وجه الاخر للتنمية الاقتصادية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالاخر. فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي، بفضل ضمانها للاحتياجات الضرورية للمواطنين، وإضفائها لعنصر الشرعية على ممارسات النظام السياسيّ نتيجة قبول سياساته الاقتصادية، بينما غياب ذلك سيؤدي إلى خلق التوتر داخل الدولة، ويهدّد استقرارها، وأمنها السياسي والاجتماعي، والأمر نفسه بالنسبة للتنمية السياسية التي تُعدّ شرطاً أساسيّاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية

هناك علاقة كبيرة بين الامن والتنمية الاقتصادية كون كلاهما يدوران في محور حياة الانسان الأمن والتنمية عنصران متلازمان، فأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما.

ان العلاقة بين الامن والتنمية هي علاقة تبادلية جدلية إذ لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية ولا يمكن أن تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المواطنين وترفع مستوى معيشتهم ويمكن القول إن الأمن والتنمية عنصران متلازمان، فالأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي ومن دونه لا يمكن تأسيس اقتصاد مزدهر، ومن جانب آخر فإن الاقتصاد الذي ينمو بنسب جيدة ويخلق فرص عمل للمواطنين يعد وسيلة للحفاظ على الاستقرار وحافزًا لتعزيز الأمن.

فالتنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة الأمر الذي كان له آثار على مختلف جوانب الحية في المجتمعات المعاصرة وأبرزها الجانب الأمني الأمر الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعاصر بحيث اتسع نطاقه وازدادت أهميته في كافة الجوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.(١٦)

١٤- هشام الصمادي، عبد الرؤوف العودات، اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، م٦، ع٣، ٢٠٠٩، ص١٢٧.

١٥- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ص٣٤.

١٦- نبيل جعفر عبد الرضا، جدلية الامن والتنمية في العراق، الحوار المتمدن، ع٣٦٦١، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&r=0

فظهر مصطلح أمن التنمية الذي يقصد به "توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي"[١٧] فأمن التنمية يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص.

إن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمر يكي في ستينات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر عام ١٩٦٨ "إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن"ويرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل".[١٨]

ففي القارة الافريقية نجد ان اغلب بلدانها تعاني من غياب التنمية نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، فبالرغم من مساحتها شاسعة وزيادة عدد سكانها، وتوفر الموارد الطبيعية الضخمة من النفط والغاز والمعادن الا انها تصنف من افقر المناطق في العالم.وبالرجوع الى اسباب والعوامل التي ادت الى ذلك نجد ان غياب الدولة ومؤسّساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدّي إلى غياب التنمية، فالعجز عن توفير الاستقرار السياسي دفع الافراد المجتمع الى التمرّد والدخول في صراعات من أجل الحصول على امنها الغذائي كما في السودان،فضلا عن عدم توفر الارادة و القدرة في استغلال واستثمار مواردها التي تعزز التنمية وتطور اقتصاداتها مما يحقق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المبحث الثالث: الواقع الامني في العراق وانعكاسته على التنمية الاقتصادية بعدعام ٢٠٠٣.

يعاني الوضع الامني بكافة اشكاله في العراق اعقاب تغير النظام السياسي السابق في العراق عام ٢٠٠٣ من معضلة حقيقية، فمن الجانب العسكري، فبالرغم مما حققته مؤسسات الدفاع والأمن من إنجازات ميدانية بتحرير المدن والقرى العراقية خلال عام ٢٠١٧ التي كانت تقع تحت سيطرة تنظيم داعش منذ عام ٢٠١٤. أهمها (مدينة الموصل، صلاح الدين،كركوك، الأنبار وديالى، وبعض مدن أعالي نهر الفرات: راوة وعانة وكبيسة وحديثة وبحيرة الثرثار)، فمازال الوضع العسكري مهدداً بالتراجع الى الوضع السابق.[١٩]

١٧- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ص٤٣.

١٨- ساعد عبد الله، مصدر سابق، ٤٥.

١٩- جاسم محمد، معضلة الامن في العراق، ٤/٦، ٢٠١٨، https://arb.majalla.com/node/26161/%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

اما من جانب الامن الاقتصادي، فنجد ان التحول في النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ اثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، اذ ان السلطات الادارية التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن سياستها متسمة بالواقعية من حيث قرارات الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار والتنمية، اذ تلك السياسات الاقتصادية مفاجئة غير دقيقة في ظل بيئة مختلة تعج باختلافات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة[٢٠]، فضلا عن ان تلكؤ العملية السياسية وغياب الامن والاستقرار وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية عمقت من مشاكل الاقتصاد العراقي. تلك السياسات لم يتوقف اثارها السلبية على الامن الاقتصادي فقط وانما على الامن البيئي ايضا، فما سببته العمليات العسكرية من دمار وتلوث بيئي ادى الى مشاكل كبيرة كالتصحر وانحسار في الغطاء النباتي في العراق. فقد اوضحت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام ٢٠١٠ الى وجود اكثر من ١٤٣ موقعا ملوثا باليورانيوم في ٧ محافظات عراقية من بينها بغداد والمحافظات الجنوبية.[٢١].

وعند الرجوع الى اسباب الحقيقية التي التي جعلت العلاقة بين الامن والتنمية الاقتصادية في العراق يشوبها القلق والضعف هي:-

أ. الفقر: يعد الفقر من أهم التهديدات غير المسلحة التي تواجه الأمن والاستقرار لأي بلد فضلا عن كونه عبئاً على التنمية، بالرغم من اختلافه بين دولة واخرى ومن نظام لاخر الا ان هذه الاختلافات تتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.وفي العراق تعد ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي تواجه الدولة وعملية الإصلاح الاقتصادي بعد أن وصلت نسبتها إلى (٢٢,٥%)[٢٢] عام ٢٠١٤ كم أقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢، وستظل مرتفعة في المستقبل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة والسياسات الاقتصادية والامنية المشوه. يضاف إلى ذلك ضعف الإدارات والسياسات والبرامج الحكومية في خلق الموازنة بين الإنفاق في مجال توفير الحاجات الأساسية والصحة والتعليم وتفعيل النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وبين توجيه الإنفاق لأغراض المحافظة على النظام وبالتحديد من خلال الاهتمام بالأنفاق العسكري والأمني، فضلا عن ما قد تؤديه برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في زيادة رقعة الفقر المتمثلة بإجبار الحكومات على تبني برامج خفض الإنفاق العام وخصوصا في مجال المعونات والدعم.وتؤدي زيادة معدلات الفقر إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة منها جرائم (التسول والتفكك الأسري) فضلا عن ظاهرة بيع الأعضاء خصوصا للأطفال، وهو يسهم بتوفير الأرضية اللازمة لتشكيل المجموعات المسلحة التي تعمل على تقويض الأمن سواء للبلد نفسه أم نقله إلى دول الجوار مما يجعل الموضوع ذات بعد إقليمي وقد يصل إلى المستوى الدولي.

٢٠- علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص٩٨.
٢١- المصدر السابق، ص١٠١.
٢٢- وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، ص١٣.

ب. الفساد: هناك علاقة عكسية بين الفساد والامن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلما زاد الفساد كلما انخفض معدل التنمية وكلما قل الفساد زاد معدل التنمية وتوافر الامن والاستقرار.

فتكاليف الفساد كبيرة ومعالجته غير بالامر اليسير، فقد قدرت أحدى الدراسات ان التكاليف المالية للفساد التي تدفع سنويا لمختلف دول العالم بأكثر من تريليون دولار من الرشاوى، مع فقدان ما يقارب تريليون دولار سنويا في العالم من الأموال المخصصة للتنمية، ففي أفريقيا وحدها تم تهريب ٤٠٠ مليار دولار فضلا عن تكاليف سنوية نتيجة الفساد تقدر ب ١٤٨ مليار دولار التي تشكل ٢٥% من الدخل القومي للقارة الأفريقية. تذهب دراسة أخرى إلى أن تكاليف الفساد من الممكن أن تؤثر في الميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وما يؤديه من زيادة عجز الموازنة العامة و تقليص الأنفاق العام بالتحديد في مجالات الصحة والتعليم والمدفوعات التحويلية، كما يسهم الفساد في ارتفاع تكاليف الخدمات بنسبة ١٠% بينما التكاليف الرأسمالية للمشاريع خصوصا المباني والمعدات إذ تتراوح نسبة الزيادة من ٢٠% إلى ٥٠% من التكاليف الأصلية مما ينعكس على مستوى تحقيق النمو وسرعته[٢٣]. تظهر آثار الفساد وتكاليفه كذلك بقضية الجرائم المنظمة التي أخذت أبعادا دولية ففي عام ١٩٩٥ حدد المؤتمر العالمي حول الجريمة المنظمة المنعقد في مدينة نابولي مجموعة الجرائم المرتبطة بالفساد و تأثيرها في إحداث الاختلال والمخاطر وعدم الاستقرار وانعكاس ذلك على الأمن والتنمية، من أهم هذه الجرائم هي جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات والرشوة والنصب والاحتيال في مجال التأمينات وجرائم الحاسب الآلي، كذلك سرقة الملكية الفكرية وتهريب الأسلحة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، فضلا عن القرصنة البحرية وخطف الطائرات و سرقة الأعمال الفنية.[٢٤]

يتضح مما تقدم إن تحجيم الفساد ومحاولة القضاء عليه سيؤدي إلى خفض التهديدات غير المسلحة على الأمن واثر ذلك في التنمية على الرغم من إن هذه التهديدات تمتاز بترابطها بعضها مع بعض، إلا إن الترابط بين التهديدات قد يكون ذا فائدة كبيرة فمن خلال تقليص قدرات بعض التهديدات سيؤدي إلى تقليل قدرات التهديدات الأخرى وخفضها.

ت. الوضع الامني: ان عدم استقرار الوضع الامني يعد من الاسباب الرئيسية التي تحد عملية التنمية الاقتصادية في العراق، فالوضع الامني اصبح يهدد حياة الفرد العراقي وخاصة بعد سيطرة عصابات داعش عام ٢٠١٤ على محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وبدأت عمليات قتل وتهجير ونزوح للمواطنين وتدمير البنية التحتية وسلب الموارد المالية والاقتصادية لتلك المحافظات. فقد بلغ اعداد النازحيين داخليا بسبب الوضع الامني عام ٢٠١٤ حوالي ٣,٣ مليون شخص، وهم من ثماني محافظات من أصل ١٨ محافظة، أغلبهم من نينوى حوالي ١,٨٥ مليون اي ٥٧ %، بينما ٠,٥ مليون اي حوالي ١٦% من الانبار وباقي من صلاح الدين وكركوك. مما تسبب في زيادة معدلات الفقر في العراق والضغط على البنية التحتية للمناطق النازحين اليها[٢٥].

٢٣- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&r=0

٢٤- قرايش سامية، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر،٢٠١٤، ص١٤٨.

٢٥- وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، مصدر سابق، ص١٥.

ث. البطالة:ان للبطالة آثاراً سلبية على الامن الاقتصادي، فهي تسلب العامل امنه الاقتصادي كون دخله هو المصدر الاساسي في توفير المعيشة له ولافراد اسرته واي افتقاد لهذا الدخل سيعرضه الى الحرمان والفقر. كما ان البطالة تؤدي الى هدر في قيمة العمل البشري بالتالي انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة العجز في الموازنة العامةبسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين وانخفاض مستويات الاجور الحقيقية[٢٦]. فقد اشارت نتائج المسح الذي اجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ان معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فما فوق اكثر من ٣٨ %لكلا الجنسين، وقد بلغ معدل البطالة للذكور ٣٠ %والاناث ١٦ % وبحث التقرير نتائج مسح التشغيل والبطالة، اذ بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠ % وفي المقابل٢٥% في المناطق الريفية ويمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل تسببت في ادامة البطالة وزيادتها منها انحسار الاستثمارات الاجنبية وعزوفها عن الاستثمار داخل العراق كذلك الركود الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وانخفاض فرص التشغيل فيها وكذلك سوء الادارة اذ يعد من العوامل الاساسية في ازدياد حجم البطالة، اذ من الواجب على الدولة تقييم قوى العمل حسب المهارة[٢٧].

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى واقع كل من الامن العسكري والمائي والغذائي ويمثل الاخيران اساس الامن الاقتصادي وكيف ان كل منها تهدد التنمية الاقتصادية في العراق:

أ. الامن العسكري:

تشير الدراسات الدولية انه في الغالب تكون العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية علاقة عكسية، حيث توجد دراسة لأحد الخبراء الأوربيين تشير إلى إن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (١%) فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكنها أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة (٠,٧%)، كما إن التنافس في تطوير أسلحة جديدة يساهم وبشكل مذهل في استنزاف موارد المجتمع كلها، فعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من (٣٦) بلدا ناميا، فيها (١٨٠) طفل في سن الدراسة، ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل جميع المشكلات العالمية، كالفقر والجوع والتخلف وغيرها[٢٨].

بينما اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى ان البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية كانت اكثر نجاحا في الدفاع عن سيادته الوطنية من تلك التي تنفق بافراط على التسلح، وان الانفاق

٢٦- مصنوعة احمد، برنكو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، م٢، ع٣، ٢٠١٦، ص٧٧.

٢٧- نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق متلازمة الازمات، المؤتمر العلمي الاول للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١٦، ص١٣.

٢٨- حيدر الجراح، التنمية بديل عن جنون الانفاق العسكري، مقالة منشورة على موقع مركز الشيرازي بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٧.

على التسلح يقوض الامن البشري اي انه يستحوذ على اكبر الموارد التي كان يمكن استخدامها في اغراض التنمية[٢٩].

ولنتيجة للوضع الامني غير المستقر لبعض المحافظات العراقية وعمليات التحرير التي رافقت السنوات اللاحقة من تنظيم داعش اي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، فقد اشار مؤشر السلام الدولي في تقريره عام ٢٠١٨ بان العراق يحتل المرتبة ١٦٠ في قائمة الدول الاقل استقرارا في الوضع الامني محققة تراجعاً عن السنوات السابقة بمقدار وحدة واحدة بعد ان احتل المرتبة ١٦١ للاعوام (٢٠١٧، ٢٠١٦) على التوالي[٣٠].

جدول (١) الانفاق العسكري في العراق خلال فترة(٢٠١٤-٢٠١٧) ترليون دينار

السنة	الانفاق العسكري ترليون دينار	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي%
٢٠١٤	٨,٠٧	٢,٩٥
٢٠١٥	١١,٢١	٥,٣٥
٢٠١٦	٧,٠٦	٣,٤٨
٢٠١٧	٨,٧٨	٣,٨٦

المصدر: موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?locations=IQ&view=chart

ونلاحظ من الجدول السابق بان العراق يدرج ضن قائمة الدول الاكثر انفاقا على المجالات العسكرية على المستوى الاقليمي خاصة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) فقد ارتفعت المبلغ المخصصة للانفاق العسكري من ٨,٠٧ ترليون دينار عام ٢٠١٤ الى ١١,٢١ ترليون دينار عام ٢٠١٥ بينما نجده تراجع عام ٢٠١٦ الى ٧,٠٦ ترليون دينار ليعاود ارتفاعه عام ٢٠١٧ الى ٧,٧٨ ترليون دينار وويعزى ذلك الى صفقات الاسلحة التي تم شراؤها خلال تلك الفترة فضلا عن عمليات التحرير التي حدثت خلال عام ٢٠١٧ والتي ادت الى زيادة الميزانية العسكرية.

لذا نجد ان الانفاق العسكري في العراق استحوذ على الموارد الاقتصادية وخاصة الايرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للموازنة الاتحادية. مما اصبح يشكل عبءاً على التنمية الاقتصادية خاصة بعد تزايد نسبته من الناتج المحلي الاجمالي مايقارب ٥% عام٢٠١٥. ووفق ماحددت الامم المتحدة ان الانفاق العسكري قد يكون سلبيا على التنمية عندما تبلغ نسبته ٤% من الناتج المحلي الاجمالي وان وصول الى

٢٩- علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٥١.

٣٠- Global peace index 2017, measuring peace in acomplex world,2017,p11.

هذه النسبة يحتم على الدولة ترشيد نفقات القطاع العسكري وخلق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى[٣١].

ويمكن ان نستكشف الانعكاس السلبي لزيادة الانفاق العسكري في العراق على التنمية خاصة في مجال التعليم الذي يعد اهم الركائز التي تمد عملية التنمية الاقتصادية بالموارد البشرية الماهرة والاسكشافات والابداع والابتكار، لم يخصص الا ٣,٩ ترليون دينار من موازنة عام ٢٠١٧ اي نسبة٢% [٣٢]من الناتج المحلي الاجمالي وعند مقارنتها بالإنفاق العسكري الكبيرنجدها نسب متواضعة، مما انعكس ذلك سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية وفرص تنمية الموارد البشرية وإيجاد رأس المال البشري المؤهل لقيادة عملية التنمية فضلا عن التهم نسب كبيرة من ايرادات النفط واخذ الفرص من القطاعات الاخرى التي لو انتقلت تلك التخصيصات لها لساهمت في بناء قاعدة انتاجية متنوعة وخلقت بنية تحتية حديثة تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً متنوعاً حديث بدلا من اقتصاد الاحادي الجانب.

ب. الأمن المائي:

لكون المياه عصب الحياة وليس له بديل لذا استخدم كسلاح للضغط وتهديد الأمن. ففي العراق كثيرا ما استخدمت المياه كاداة ضغط على الحكومات وعلى الشعب العراقي بالرغم ان الاتفاقيات مع دول الاقليم بهذا الشأن. فحصة العراق التي عرفت على مر تاريخ بانها تقارب ٣٠ مليار م٣ من مياه الفرات، وقرابة ٢٠ مليار م٣ من نهر دجلة، مضافا الى مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق، ليصل الى ما يقارب ٤٠ مليار م٣[٣٣] قد انخفضت كثيراً في نسبها بسبب قيام تركيا بمشاريع الري و انتاج الطاقة على دجلة و الفرات، والذي عرف بمشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) و المتكون من ٢٢ سد و ١٩ محطة لتوليد الطاقة منها ١٤ سد على نهر الفرات اهمها سد اتاتورك، و ٨ سدود على نهر دجلة اهمها سد اليسو لاستخدام المياه كقاعدة ضغط سياسي.

جدول (٢) الموازنة المائية في العراق

السنة / المؤشر	٢٠١٤- ٢٠١٥	٢٠١٥- ٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧
مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات مليارم٣/سنة	٣٥,٣٤	٥٤,٧٥	٤٠,٦٩
كمية كلية لمياه الاهوار مليون م٣	١٩٧٥	٤٢١٢	٣١٤٨
نصيب الفرد من ايرادات نهري دجلة والفرات م٣/سنة	١٠٠٣,٦	١٥١٣,٧	١٠٩٥,٦
كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية،	٤٢,٨١	٤١,٠١	٤٣,٨

٣١- علي خازن، مصدر سابق، ص٧٥.

32- https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268282/Infographics/alsumaria-news

33- http://fcdrs.com/economical/1083

المنزلية،الصناعية،البيئية)مليار م٣/سنة			

المصدر:

١-الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ص١١.

يظهر من الجدول (٢) مجموع الواردات المائية لنهري دجلة وروافده والفرات لسنة المائية ٢٠١٥-٢٠١٦ وعند مقارنتها مع السنة المائية ٢٠١٤-٢٠١٥ نجد انها بلغت (٥٤,٧٥) مليار م٣/سنة مقارنة بـ(٣٥,٣٤)مليار م٣/سنة اي بزيادة مقدارها٥٤,٩% [٣٤]. بينما انخفضت النسبة للسنة المائية ٢٠١٦-٢٠١٧ عن السنة المائية التي سبقتها بمقدار ٢٥,٧% [٣٥].

مما انعكس ذلك على نصيب الفرد من واردات نهري دجلة وروافده والفرات حيث بلغ في السنة المائية ٢٠١٥-٢٠١٦ (١٥١٣,٧) م٣/سنة محقق زيادة مقدارها٥١% عن السنة المائية ٢٠١٤-٢٠١٥ بينما في السنة المائية الاحقة تراجع بمقدار٢٧,٦% ليبلغ نصيب الفرد ١٠٩٥,٦ م٣/سنة.

بينما نلاحظ ان نسب وكميات المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية، المنزلية، الصناعية، البيئية) للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت ٣٤,٨مليار م٣/سنة وكانت اعلى الكميات عن السنين السابقة،كذلك نسب المجهزة فقد كانت اعلى نسبة مجهزة للاستخدام الزراعي حيث بلغت ٣٧,٨٧,٨مليون م٣/سنة اي يشكل مانسبته ٨٦,٣%واقل كمية من المياه المجهزة للاستخدامات البيئية بواقع(٧٥١,٨) مليون م٣/سنة وبنسبة ١,٧%، بينما كان نسب كل من لاستخدام المنزلي والصناعي (٩,٥%، ٢,٥%)[٣٦].

لذ نلاحظ من البيانات السابقة ان العراق يواجه خطر ندرة المياه من قيام تركيا بانشاء مشروع جنوب شرق الاناضول والتغير المناخي العالمي فضلا عن سوء التخطيط وادارة الموارد المائية وعدم وجود وعي مجتمعي لترشيد المياه بكافة استخداماته.

لذلك يعد الأمن المائي من العناصر ذات البعد الاقتصادي للأمن لما له من دور في تحقيق الأمن والاستقرار مع ما يحمله من أهمية لنجاح العملية التنموية، اذ يشكل الامن المائي احد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الامن الغذائي اذ يؤثر بصورة مباشرة على طبيعة وكمية الانتاج الزراعي الى جانب تأثيره على خطط التنمية الزراعية والمستخدمة في التنمية الاقتصادية ككل وكذلك تهدد ارواح الناس وسبل عيشهم. لذلك لابد ان يضع العراق بعض الحلول وبدائل للخروج من هذه الازمة:

١. اقامة محطات تحلية للاستفادة من مياه شط العرب، وإيقاف هدر من مناسيب دجلة والفرات.

٢. اتباع الاساليب الحديثة في ارواء الاراضي الزراعية وترك الاساليب التقليدية لتقليل نسب كميات مجهزة اليه.

٣. العمل على انشاء خزانات استراتيجية للمياه يمكن الاستفادة منها في اوقات الوفرة المائية.

٣٤- جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٦،٢٠١٦، ص١٥.

٣٥- جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٧،٢٠١٧،ص١٥.

٣٦- جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٧، ٢٠١٧، ص٢٥.

٤. الضغط على الجانب التركي لأطلاق مناسيب مياه دجلة و الفرات، من خلال الاستفادة من الواقع التجاري، باعتبار العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا.

٥. تطوير البنى التحتية العراقية من خلال العمل على تأسيس شبكات تصريف مياه الامطار والاستفادة منها في تعزيز الخزين المائي للانهار، بالإضافة الى دورها في العملية الاروائية.

ت. الامن الغذائي:

لعب الانتاج الزراعي في العراق في عقود السابقة دوراً مهما في تحقيق الأمن الغذائي، الا انه اصبح من الصعوبة الان ان يوفر الكميات الكافية لسد الطلب المحلي من المواد الغذائية لسكان العراق واصبح بشكل كبير على الاستيراد المواد الغذائية والفواكه والخضروات من الخارج. اذ ينظر الى العراق في الوقت الحالي احدى الاقطار العربية التي تعاني من عجزٍ في الامن الغذائي مما يضعها تحت رحمة التقلبات التي تحدث في الاسواق والسياسات التي تسلكها الدول المهيمنة على تجارة الغذاء وفقدان مقومات امنه الغذائي. وبالرغم من ان العراق يتوفر لديه الموارد المالية المستحصلة من ايرادات النفط التي تمكنه من استيراد الغذاء الا ان تلك الموارد المالية غير كافية لتوفير كافة احتياجات الغذائية للمواطنين.

ولكون الموازنة العامة مثقلة بالمبالغ المخصصة للمواد الغذائية المستوردة من الخارج والتي تعد مصدرا مهما لحياة الفقراء أو السكان غير الأمنين غذائياً وأبعاد شبح المجاعة عنهم. فغالبية تلك الأسر تعتمد بشكل كبير على نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) لما كان يصعب عليهم تأمين السلة الغذائية من الأسواق.

تعد الحنطة من أهم محاصيل الحبوب في جانب الأنتاج أو في جانب الاستهلاك ويأتي الرز في المرتبة الثانية مع الإشارة الى أن غالبية الحنطة المستهلكة مصدرها نظام البطاقة التموينية (والإستيراد من الطحين) وأما الأنتاج المحلي من القمح يشكل ثلث المعروض من هذا المحصول خلال سنة ويفضل الرز المنتج محلياً. أما الحبوب الأخرى كالشعير والذرة فتنتج أيضاً على الرغم من إنها تستخدم كعلف حيواني.

جدول(٣)مقدار الفجوة الغذائية من القمح والرزخلال الفترة(٢٠١٥-٢٠١٨)

السنة	عددالسكان نسمة	الحاجة السنوية للقمح الف طن	كميةانتاج القمح الف طن	مقدار الفجوة الف طن	كميةانتاج الشلب١٠٠طن	كمية انتاج الرز المصنع الف طن	حاجة السنوية الرز الف طن	مقدار الفجوة الف طن
٢٠١٥	٣٥٢١٢٦٠٠	٤٨٤٨	٢٦٤٥	٢٢٠٣	٤٠٣٠	٢٦	١٣١	١٠٥
٢٠١٦	٣٦١٦٩١٢٣	٤٩٨٠	٣٠٥٣	١٩٢٧	١٠٩٢	٧	١٣٥	١٢٨
٢٠١٧	٣٧١٣٩٥١٩	٥١١٤	٢٩٧٤	٢١٤٠	١٨١٣	١٢	١٣٩	١٢٧
٢٠١٨	٣٨١٢٤١٨٢	٥٢٤٩	٢١٧٨	٣٠٧١	٢٦٥٨	١٧	١٤٢	١٢٥

المصدر:وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج الحنطة والشعير ٢٠١٨،ص٥.

-الجاجة السنوية محتسبة في ضوء الحصة الفرد شهريا من بطاقة التموينية للقمح والرز التي تبلغ(١١,٤٧٥كغم،٣,١٢٠كغم) على التوالي.

-ان كمية انتاج الرز المصنع هي كمية انتاج الرز*٦٥% وهي نسبة وفق المعايير المعتمدة لعملية التصفية الشلب لعام ٢٠٠٩.

فمن الجدول اعلاه يلاحظ ان كميات الانتاج المحلي من القمح متذبذبة من سنة الى اخرى فتارة ترتفع في عام ٢٠١٦ التي وصل فيها الى ٣٠٥٣ الف طن وتارة اخرى ينخفض ليصل الى ٢١٧٨ كما في عام ٢٠١٨في حين نجد ان الطلب يتزايد بحكم تزايد معدلات نمو السكان فقد وصل حاجة الافراد السنوية من القمح عام ٢٠١٨الى حدود ٥٢٤٩الف طن اي ان الفجوة بين الانتاج والاستهلاك تصل الى ٣٠٧١ الف طن من القمح والتي استوجب من حكومة تغطيته من استيرادات، واذ ماتم اضافة الاحتياجات الاخرى للقمح فالفجوة سوف تتزايد بمعدلات اكبر.

اما بالنسبة للرز فوضعه كان اسوءاً من القمح فمعدلات انتاجه تتناقص بشكل كبير بسبب شحة المياه والسياسات الزراعية التي تمنع زراعته في بعض المواسم حفاظا على كميات المياه والحاجات السنوية للافراد تتزايد، ففي عام ٢٠١٥ كان اعلى كميات لانتاج للرز المصنع وصل الى ٢٦ الف طن سنويا بينما كانت الحاجة السنوية ١٣١ الف طن اي الفجوة الغذائية تصل الى ١٠٥ الف طن كما هو موضح في الجدول وظلت الفجوة في تزايد مع تزايد عدد السكان وحاجاتهم لهذا المحصول وكميات الانتاج المنخفضة.

إن بقاء الحال كما هو عليه يؤشر الى فقدان الامن الغذائي في العراق بسبب قدم السياسات الزراعية في العراق فضلا عن التصحر، ونقص المياه، والافات الزراعية، محدودية الاراضى الصالحة للزراعة والتغيرات المناخية. وان فقدان الامن الغذائى لايقل شأناً عن فقدان الامن المائى، اذ أصبح سلاحا بيد الدول صاحبة القدرة في هذا المجال بممارسة الابتزاز والمساومة من اجل تنفيذ إرادتها الاقتصادية والسياسية على الدول التى تعاني من انعدام أمنها الغذائى، مما يتطلب من الدول النامية مثل العراق العمل وفق إستراتيجيات مستقبلية لبلوغ الأمن الغذائى والتخلص من الاعباء التي تتحملها موازناتها العامة التي وصلت عام ٢٠١٦ الى ٢٧٢, ١,٧٦٠,٧٥٨ دينار كدعم لشراء محصولي القمح والرز[٣٧].

الاستنتاجات

١. ان غياب الامن الوطنى والمائى والغذائى في العراق ادى الى تراجع عملية التنمية الاقتصـــادية فالناتج المحلى الاجمالي معتمد كليا على مساهمة النفط بينما القطاعات الاخرى ظلت نسب مساهمتها قد لا تذكر، وما زالت معدلات الفقر والبطالة في تصاعد مستمر.

٣٧- الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، جريدة رسمية لجمهورية العراق، ٢٠١٦، ع٤٣٩٤، السنة ٥٧، ص٣٢.

٢. استقطاع جزء كبير من ايرادات النفط للميزانية العسكرية خلال فترة (٢٠١٤-٢٠١٧) مما حرم القطاعات المنتجة من التخصيصات المالية المخصصة لها مما انعكس ذلك بتدني انتاجية قطاع الزراعة والصناعة.

٣. ان فقدان الامن المائي يعني فقدان الامن الغذائي فكلاهما يحققان هدفاً واحداً توفير الماء والغذاء لأفراد الشعب، وان تهاون الحكومة في تحقيق كليهما يعني اننا سنواجه ازمة مائية غذائية مسيطر عليها المتحكمون وسنظل في دوامة التبعية الاقتصادية وتعرض اللابتزاز المستمر.

التوصيات

١. الفقر والبطالة اهم التحديات التي تواجه الامن والتنمية الاقتصادية لذا فأن توجيه تخصيصات الانفاق العسكري نحو التنمية يخفف من حدة دخول الشباب في صفوف الجماعات الارهابية وان وضع استراتيجيات سياسية واقتصادية وادارية وامنية وقضائية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد.

٢. ان الواقع المائى الذي افرزه البدء بملء سد اليسو يفرض على الحكومة العراقية القادمة البحث الجاد عن إجراءات سياسية واقتصادية، رادعة لاستعادة ماهو حق طبيعى من مياه دجلة والفرات على حد سواء، وان الوقت قد حان للتلويح بالورقة الاقتصادية، حيث يعتبر العراق المورد النفطي الأول للاتراك اذ يزودهم ب ٣٠٪ من احتياجاتهم النفطية، كما انه يعد الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد المانيا والمملكة المتحدة، اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من ١٠-١٥ مليار دولار سنويا، كما ان قيمة التبادلات التجارية تجاوزت ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وبحسب البيانات الصادرة عن مجلس المصدرين التركي، ان التلويح الجاد بخسارة هذه الامتيازات الاقتصادية لصالح دول أخرى، بالإضافة للتهديد باستثمار أوراق ضغط أخرى تتعلق بالنسيج الاجتماعي والتوافق الداخلي التركي، قد يجبر الاتراك على ابداء مرونة كبيرة، وتقديم تنازلات تتناسب وحجم التبادل التجاري الضخم يصب في صالح الموقف العراقي المطالب بحقه.

٣. فيما يخص في الامن المائي لابد من اخذ الاحتياطات اللازمة وخزن المياه لمواجهة ازمة انحسار المياه التي تسببه دول المصدر، وان تنفيذ مشاريع الري بشكل مخطط له ومدروس باساليب علمية حديثة سوف يحقق الامن المائي والغذائي معا.

٤. لابد من وضع خطط والاستراتيجيات التنموية يأخذ على عاتقها توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن، ذلك لأهميته في توفير المناخ الملائم لبلوغ الأهداف التنموية، من خلال مواجهة مختلف التهديدات سواء المسلحة أم غير المسلحة.

المصادر

اولا: الكتب

١. بشير الوندي، الامن المفقود، دار الصفار للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٣.

٢. علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠١٧.
٣. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٦.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. ساعد عبد الله، جدلية الامن والتنمية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤.
٢. فرقد عبود عواد العارضي، حق الامن الشخصي وضماناته القانونية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧.
٣. قرايش سامية، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٤.
٤. علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦.
٥. مشري سلمى، الحق في الامن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠.

ثالثا: المجلات والمقالات

١. ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلو.
٢. خليل عبد الله المدنى، مفهوم التوعية الامنية، مركز لتنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف (ندوة التوعية الامنية والستقبل).
٣. خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م٢٨، ع٢، ٢٠١٢.
٤. رائقة علي العمري، عماد عبد الله الشريفين،ماهر شفيق الهواملة،تعزيز الامن الاجتماعي في كتب الثقافة الاسلامية،مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، ع٢، ٢٠١٦.
٥. صديق الطيب منير، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في مناهج تعليمية الامنية، ٢٠٠٨، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.
٦. مصنوعة احمد،برنكو نصيرة، الامن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، م٢، ع٣، ٢٠١٦.
٧. علي كاظم هلال، الانفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ع٢٠، ٢٠١٥.

٨. هشام الصمادي، عبد الرؤوف العودات، اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، م٦، ع٣، ٢٠٠٩.
٩. نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق متلازمة الازمات، المؤتمر العلمي الاول للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١٦.

رابعا: دراسات وبيانات الرسمية والنشرات

١. وزارة التخطيط، استراتيجية تخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠١٨،٢٠٢٢.
٢. جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٦،٢٠١٦.
٣. جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات عام ٢٠١٧،٢٠١٧.
٤. جهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق ٢٠١٧، ٢٠١٧.
٥. الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، جريدة رسمية لجمهورية العراق، ٢٠١٦، ع٤٣٩٤، السنة ٥٧.

خامسا:الانترنيت

١. حيدر الجراح، التنمية بديل عن جنون الانفاق العسكري، مقالة منشورة على موقع مركز الشيرازي بتاريخ ٢٥ ايار ٢٠١٧ http://shrsc.com.
٢. نبيل جعفرعبدالرضا، جدلية الامن والتنمية في العراق، الحوار المتمدن، ع٣٦٦١، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251&r=0.
٣. جاسم محمد، معضلة الامن في العراق، ٤/٦، ٢٠١٨، https://arb.majalla.com/node/26161/%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.
٤. ابراهيم محمد التوم ابراهيم، احمد حمد ابراهيم الفايق، ابعاد مفهوم الامن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم،٢٠١٣، ص١٦٧، بحث منشور على موقع الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/290168284_abad_mfhwm_alamn_albyyy_w_mstwyath_fy_aldrasat_albyyyt.
٥. Global peace index 2017, measuring peace in acomplex world,2017.
٦. https://www.alsumaria.tv/infograph-details/268282/Infographics/alsumaria-news.
٧. http://fcdrs.com/economical/1083.